



كلية الشريعة والقانون بدمنهوور



جامعة الأزهر

مجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهوور

بحث مستقل من

العدد الثامن والأربعين - "إصدار يناير ٢٠٢٥م - ١٤٤٦هـ"

دور الشمول المالي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية

The Role Of Financial Inclusion
In Achieving Economic Well-Being

الدكتور

ضياء الدين صبري حسن السيد

المدرس بقسم القانون العام

كلية الشريعة والقانون بتفهننا الإشراف

الدقهلية

مجلة البحوث الفقهية والقانونية
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكّمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقائمة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX

على Clarivate Web of Science

المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة

المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات

المجلة حاصلة على المرتبة الأولى على المستوى العربي في تخصص الدراسات الإسلامية

وتصنيف Q2 في تخصص القانون حسب تقييم معامل "ار سيف Arcif" العالمية

المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع

٦٣٥٩

الترقيم الدولي

(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة

+201221067852

journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

<https://jlr.journals.ekb.eg>

التاريخ: 2024/10/20

الرقم: ARCIF 0260/L24

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة البحوث الفقهية و القانونية المحترم
جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر
تحية طيبة وبعد،،،

يسر معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (أرسييف - ARCIF)، أحد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق التقرير السنوي التاسع للمجلات للعام 2024.

يخضع معامل التأثير "Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "أرسييف Arcif" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن (5000) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (1500) هيئة علمية أو بحثية في العالم العربي. ونجح منها (1201) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "أرسييف Arcif" في تقرير عام 2024.

ويسرنا تهنئكم وإعلامكم بأن مجلة البحوث الفقهية و القانونية الصادرة عن جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "أرسييف Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://e-marefa.net/arcif/criteria>

وكان معامل "أرسييف Arcif" العام لمجلتكم لسنة 2024 (0.3827). ونهنتكم بحصول المجلة على:

- **المرتبة الأولى** في تخصص الدراسات الإسلامية من إجمالي عدد المجلات (103) على المستوى العربي، مع العلم أن متوسط معامل "أرسييف" لهذا التخصص كان (0.082). كما صنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (Q1) وهي الفئة العليا.
- كما صنفت مجلتكم في تخصص القانون من إجمالي عدد المجلات (114) على المستوى العربي ضمن الفئة (Q2) وهي الفئة الوسطى المرتفعة، مع العلم أن متوسط معامل "أرسييف" لهذا التخصص كان (0.24).

راجين العلم أن حصول أي مجلة ما على مرتبة ضمن الأعلى (10) مجلات في تقرير معامل "أرسييف" لعام 2024 في أي تخصص، لا يعني حصول المجلة بشكل تلقائي على تصنيف مرتفع كصنيف فئة Q1 أو Q2، حيث يرتبط ذلك بإجمالي قيمة النقاط التي حصلت عليها من **المعايير الخمسة المعتمدة** لتصنيف مجلات تقرير "أرسييف" (للعام 2024) إلى فئات في مختلف التخصصات، ويمكن الاطلاع على هذه المعايير الخمسة من خلال الدخول إلى الرابط: <http://e-marefa.net/arcif>

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "أرسييف Arcif" الخاص بمجلتكم.

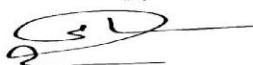
ختاماً، في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل "أرسييف"، نرجو التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ. د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

"أرسييف Arcif"



دور الشمول المالي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية

The Role Of Financial Inclusion
In Achieving Economic Well-Being

الدكتور

ضياء الدين صبري حسن السيد

المدرس بقسم القانون العام

كلية الشريعة والقانون بتفهمنا الإشراف

الدقهلية

دور الشمول المالي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية

ضياء الدين صبري حسن

قسم القانون العام، كلية الشريعة والقانون بتفهننا الأشراف، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: dyaaeldinalsid2810.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يدور موضوع البحث حول إعطاء صورة عامة عن دور الشمول المالي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، من خلال زيادة تعميم الخدمات المالية لتعزيز قدرة البنوك على جذب المدخرات الإجبارية والاختيارية، وزيادة الدخل القومي، وهذا يتيح لها تقديم خدمات تمويلية لمختلف أطياف المجتمع، ويترتب على ذلك زيادة قدرة البنوك على تلبية كافة احتياجات الأفراد والمؤسسات الاستثمارية والاستهلاكية للوصول لغاية اقتصادية كبرى هي تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

وجاءت خطة البحث على ثلاثة مباحث على النحو التالي، المبحث الأول ماهية الشمول المالي وأهم معوقات تطبيقه، في حين جاء المبحث الثاني للوقوف على مفهوم الرفاهية الاقتصادية وطرق قياسها والمعايير التي تحققها، وأخيرا جاء المبحث الثالث وهو المتغير التابع للبحث بعنوان الشمول المالي كآلية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، معتمداً على منهجين من مناهج البحث العلمي هما: المنهج الاستقرائي، وذلك لجمع المادة العلمية الخاصة بموضوع البحث، والمنهج الوصفي التحليلي، لبيان مختلف الآراء وسرد بعض المعلومات والمفاهيم لمعالجة مختلف العناصر الأساسية للبحث، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات، أهمها أن الشمول المالي لا يُعتبر غاية في حد ذاته بقدر ما يمثل وسيلة لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية، وما ينتج عنه من تحقيق الرفاهية الاقتصادية وأوصت الدراسة بوضع خطة واضحة ومعلنة تستهدف ضم صغار المدخرين والمستثمرين للقنوات المالية الرسمية، خاصة في ظل انتشار البيع عبر الإنترنت، مما يساهم في توفير موارد

ضريبة للدولة، والعمل على تفعيل برامج التمويل الإسلامي، خاصة أن هناك فئة ليست بالقليلة تنظر إلى المعاملات البنكية على أنها تخالف الأصول الدينية، مما يدفعها إلى العزوف تمامًا عن التعامل مع القطاع المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الرفاهية الاقتصادية، الدخل القومي، الكفاءة الاقتصادية، البنوك.

The Role Of Financial Inclusion In Achieving Economic Well-Being

Diaa El-Din Sabry Hassan

Department of Public Law, Faculty Of Sharia And Law In
Tafahna Al-Ashraf, Al Azhar University, Egypt.

E-mail: dyaaeldinalsid2810.el@azhar.edu.eg

Abstract:

The research topic revolves around giving a general picture of the role of financial inclusion in achieving economic well-being, by increasing the dissemination of financial services to enhance the ability of banks to attract savings and increase national income, which allows them to provide financing services to various segments of society, which may result in increasing the ability of banks. To meet all the needs of individuals, investment and consumer institutions to achieve a major economic goal, which is achieving economic well-being.

The research plan came in three sections as follows: The first section dealt with the nature of financial inclusion and the most important obstacles to its application, while the second section came to stand on the concept of economic welfare and methods of measuring it and the standards that achieve it, and finally the third section came, which is the dependent variable of the research entitled financial inclusion as a mechanism for achieving economic welfare, based on two research methods: the inductive method, to collect scientific material related to the research topic, and the descriptive analytical method, to clarify the different opinions and list some information and concepts to address the various basic elements of the research. The study reached a number of results and recommendations, which can be summarized as follows: Financial inclusion is not considered an end in itself, but rather a means to achieve economic stability and development, which results in achieving economic prosperity. The study recommended developing a clear and announced plan aimed

at including small savers and investors in official financial channels, especially in light of the spread of online sales, which contributes to providing tax resources for the state, and working to activate Islamic financing programs, especially since there is a not insignificant group that views banking transactions as violating religious principles, which prompts them to completely refrain from dealing with the banking sector.

Keywords: Financial Inclusion, Economic Well-Being, National Income, Economic Efficiency, Banks.

المقدمة

في ظل تنامي الأزمات الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة، وتدهور مصادر التمويل، حظي الشمول المالي باهتمام متزايد من قبل صانعي القرار، وتصدر جداول الأعمال في كافة المحافل الدولية، لما له من أدوار محورية تتعلق بتعزيز الاستقرار المالي والإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التشجيع على الادخار، وزيادة الدخل القومي، ورفع الكفاءة الاقتصادية، وإدماج فئات المجتمع كافة داخل المعاملات المصرفية وحماية حقوقهم المالية، والتأكد على دعم النظام المالي الرسمي وتوسيع المشاركة فيه.

وتشير التجارب والدراسات الاقتصادية إلى أن هناك علاقة طردية بين زيادة تعميم الخدمات المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية، فزيادة قدرة البنوك على جذب المدخرات والتشجيع عليها يتيح لها بعد ذلك تقديم خدمات تمويلية ومالية لمختلف أطياف المجتمع، مما قد يترتب عليه زيادة قدرة القطاع المصرفي على تلبية كافة احتياجات الأفراد والمؤسسات الاستثمارية والاستهلاكية، لأنه من الصعب الاستمرار في تحقيق استقرار مالي في نظام يتضمن شرائح من المجتمع مستبعدة ماليًا واقتصاديًا.

ومما هو جدير بالذكر أن توسيع نطاق الشمول المالي وتطويره ليس في حد ذاته هدفًا بل أداة لتحقيق غاية اقتصادية كبرى هي تحقيق الرفاهية الاقتصادية، من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتقليل معدلات الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، عبر توسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك، وتقليل تكاليف الخدمات المالية وحماية العملاء من كافة أشكال الاستغلال والتلاعب خارج القطاع المصرفي.

وفي ظل تزايد دور الخدمات المالية والمصرفية حجمًا وأهمية في الوقت الراهن بات تعذر الاستفادة منها عقبة حقيقية أمام تحقيق الرفاهية الاقتصادية، لذا يسعى البحث في الوقوف على مدى إسهام الشمول المالي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية

من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، من هذا المنطلق وضعت بين يديكم هذه الفكرة مضمنة في هذا البحث.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث: في بيان أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، وأن ذلك لا يتم إلا من خلال توافر التمويل اللازم، الناتج من تعميم الخدمات المالية والمصرفية فريادة قدرة البنوك على جذب المدخرات والتشجيع عليها يتيح لها بعد ذلك تقديم خدمات تمويلية ومالية لمختلف أطياف المجتمع؛ لاتخاذ خطوات اقتصادية فعالة تحقيق الرفاهية الاقتصادية والتي تمثل أحد أهم مستهدفات المجتمعات النامية منها والمتقدمة، الأمر الذي جعل من الأهمية رصد دور الشمول المالي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى إعطاء صورة عامة عن الإطار النظري المتعلق بالشمول المالي وأهدافه وأبعاده، وكذلك دوره في زيادة قدرة القطاع المصرفي على تلبية كافة احتياجات الأفراد والمؤسسات الاستثمارية والاستهلاكية، ومدى تأثير ذلك على التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، للوقوف على دور الشمول المالي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

إشكالية البحث:

تظهر إشكالية البحث في طرح سؤال مفاده: إذا كانت الخدمات المالية والمصرفية تزايد دورها في الحياة العملية بشكل ملحوظ حجماً وأهمية، وبات تعذر الاستفادة منها عقبة حقيقية أمام تحقيق الرفاهية الاقتصادية، فما هي الآليات التي تمكن نظام الشمول المالي من تحقيق الرفاهية الاقتصادية؟

منهج البحث:

يعتمد البحث على منهجين هما:

— **المنهج الاستقرائي:** وذلك بالتنقيب في الأدبيات الاقتصادية، لجمع المادة العلمية الخاصة بالشمول المالي، لبيان مفهومه وأهدافه وأبعاده ومعوقات تطبيقه، وكذلك دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة بشكل سهل ويسير من خلال الاستقراء للوقوف على مدى إسهامه في تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

— **المنهج الوصفي التحليلي:** فيما يخص **المنهج الوصفي:** سنحاول بيان مختلف الآراء وسرد بعض المعلومات والمفاهيم التي تمكن القارئ من فهم الموضوع بسهولة، أما فيما يتعلق **بالمنهج التحليلي:** فسنقوم بمعالجة مختلف العناصر الأساسية للبحث، وتحليل النصوص الاقتصادية المتعلقة بالموضوع.

خطة البحث:

جاءت خطة البحث في مقدمة وثلاثة مباحث، وذلك على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على أهمية البحث، وهدفه، وإشكاليته، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي ومعوقاته، ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي.

المطلب الثاني: أهداف الشمول المالي.

المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي.

المطلب الرابع: معوقات تطبيق الشمول المالي.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للرفاهية الاقتصادية، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الرفاهية الاقتصادية.

المطلب الثاني: طرق قياس الرفاهية الاقتصادية.

المطلب الثالث: معايير تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

المبحث الثالث: الشمول المالي بوصفه آلية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الشمول المالي بوصفه آلية لرفع مستوى الادخار والتشجيع عليه.

المطلب الثاني: الشمول المالي بوصفه آلية لزيادة الدخل القومي.

المطلب الثالث: الشمول المالي بوصفه آلية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

المطلب الرابع: الشمول المالي بوصفه آلية لتحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية المستدامة

الخاتمة: وضمنتها أهم النتائج والتوصيات.

أعقبت البحث بفهرس للمصادر والمراجع.

المبحث الأول ماهية الشمول المالي ومعوقاته

تمهيد وتقسيم:

أشار تقرير لصندوق النقد الدولي نشر في عام ٢٠١٥ م، إلى أن بعض الدراسات أكدت على أن وجود مستوى عالٍ من الشمول المالي يساعد الفقراء على تحسين ظروفهم المالية ويرفع من مستويات المعيشة، كما يولد قطاعاً عائلياً قادراً على خلق فرص عمل جديدة وقطاعات أعمال صغيرة تتمتع بقوة اقتصادية، من خلال إحداث التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، والذي ينعكس بدوره على الرفاهية الاقتصادية لمختلف أطياف المجتمع^(١).

لذا أصبح الشمول المالي حجر الزاوية لكافة سياسات التنمية في معظم دول العالم لقدرته على خلق تراكم رأسمالي لدى القطاعات المالية، يتيح لها بعد ذلك سهولة تقديم خدمات تمويلية ومالية لمختلف أطياف المجتمع مما قد يترتب عليه زيادة قدرة القطاع المصرفي على تلبية كافة احتياجات الأفراد والمؤسسات الاستثمارية والاستهلاكية.

مؤدى ذلك أنه يتعين علينا في إطار عرضنا لنظرية الشمول المالي، الوقوف أولاً على مفهوم الشمول المالي وأهدافه، وكذلك أبعاده لمعرفة حقيقة معوقات تطبيقه، وهو ما سيكون عليه المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي.

المطلب الثاني: أهداف الشمول المالي.

المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي.

المطلب الرابع: معوقات تطبيق الشمول المالي.

(١)- الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية: د/ بشار أحمد العراقي، عدد

خاص بمؤتمر جامعة جيهان للعلوم الإدارة والمالية، ٢٠١٨ م، ص ١١١.

(*) مجموعة العشرين: مُتدّى دولي يجمع الحكومات ومُحافظي البنوك المركزية من ٢٠ دولة، بهدف مُناقشة السياسات المُتعلّقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي وهي الأرجنتين أستراليا البرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا والسعودية وجنوب أفريقيا وتركيا وكوريا الجنوبية وانجلترا والولايات المتحدة

والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة^(١).

وعرفته منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INIF) على أنه:

" العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الي مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية الاقتصادي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"^(٢).

كما عرفه البعض بأنه: إمكانية وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، في حين تعرفه دراسات أخرى بتوفير الخدمات المالية المستدامة والرشيده للأفراد أو توفير الخدمات المالية بجودة عالية مع الالتزام بحماية مستخدمي هذه الخدمات^(٣).

فالشمول المالي بالنسبة للأفراد بهذه القراءة يتيح لهم فرصاً أفضل لإدارة الأموال بشكل سليم وآمن، ويفتح لهم فرصاً أفضل للدخار والاستثمار، وكما هو معلوم أن الاستثمار هو الابن الشرعي للدخار، والذي يترتب عليه زيادة مستوى الدخل، وتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

(١)- مجموعة العشرين، الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPII)، ورقة عمل، سلسلة،

٢٠١٦ م.

(٢)- دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، د/ عادل عبد العزيز السن، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ٢٠١٩ م، ص ٧٩.

(٣)- مجلة أبحاث الإدارة والعلوم الاجتماعية (IJMSSR)، المجلد الثاني، العدد ٨، أغسطس

٢٠١٣ م، ص ١٥٥.

كما أن الاندماج المالي الذي يحققه الشمول المالي يمكنه أن يحسن المستويات المعيشية للفقراء والمحرومين وذلك من خلال الوصول للخدمات المالية بأسعار معقولة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل لكافة أفراد المجتمع مما يؤدي إلى زيادة المدخرات، وبالتالي زيادة قاعدة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى الرفاهية الاقتصادية كما يمكن الشمول المالي الحكومة من تقديم إعانات التنمية الاجتماعية والإعانات المالية المباشرة إلى الحسابات المصرفية للمستفيدين، وبالتالي الحد بشكل كبير من التسربات المالية وعمليات الاختلاس في برامج الرعاية الاجتماعية.

من خلال التعريفات السابقة لمفهوم الشمول المالي يمكن بيان مفهومه بأنه:

وصول كافة أفراد المجتمع إلى الخدمات المالية والمصرفية بأسعار معقولة وجودة عالية والتي تستهدف بشكل خاص الفئات الفقيرة والمنخفضة الدخل في المجتمع وتلبية المتطلبات المالية لها، ومن الضروري أيضاً أن تقدم مثل هذه الخدمات بطريقة مستدامة ومستمرة من أجل تعزيز الثقة بين مستخدمي الخدمات المالية والقائمين عليها للوصول إلى الهدف وهو تحقيق الرفاهية الاقتصادية لكافة أفراد المجتمع.

المطلب الثاني أهداف الشمول المالي

نظرا للاهتمام العالمي المتزايد - في الآونة الأخيرة - بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق تحالفات بين الأفراد والمؤسسات المالية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة تتنامى معها الأهداف المتأتية من الشمول المالي، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية:

أولاً: تعزيز وجود كافة فئات المجتمع داخل المنظومة المصرفية: فهدف الشمول المالي في الأساس مساعدة المواطنين على الاستفادة من الخدمات المالية، وبيان كيفية الحصول عليها من أجل الإسهام في تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية^(١).

ثانياً: سهولة الحصول على التمويل المالي: الشمول المالي يسعى لتحقيق هدف أساس هو تسهيل الوصول للتمويلات المالية بهدف تحسين الظروف المعيشية لجميع شرائح المجتمع وخاصة الفئات المهمشة ماليا لتمكينهم من الاستفادة من الفرص الاقتصادية.

ثالثاً: تعزيز التحول الرقمي للخدمات المالية: يسعى الشمول المالي لتشجيع على الابتكارات المالية، وتبني التكنولوجيا الحديثة لتسهيل وسهولة الوصول للخدمات المالية المتاحة، وتقليل التكاليف، عن طريق استخدام تطبيقات الهاتف النقال، والخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت، واستعمال وسائل الدفع الالكتروني، مع الوضع في الاعتبار التركيز على تحسين الأمان المالي، وتعزيز الشفافية في المعاملات المالية.

(١) - أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية): د/ السعيد

بن لخضر جامعة محمد بوضياف المسيلة بالجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية،

العدد (١) المجلد الرابع، ٢٠١٩ م ص ١١.

رابعاً: يساعد الشمول المالي على توجيه التمويل: اللازم لبناء المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل رسمي، والحد من مشاركتها في الاقتصاد غير رسمي بما يضمن تعزيز التمويل المصرفي وتطوير صناديق الضمان.

خامساً: دعم النمو الاقتصادي: وذلك من خلال تفاعل المجتمع مع الأنظمة المالية لتحسين إمكانية الاستثمار، ودعم الاستدامة الاقتصادية من خلال تشجيع التوجه نحو الاقتصاد الرقمي والاعتماد على التكنولوجيا.

سادساً: ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين: يسعى الشمول المالي لجذب الفئات التي ليس لديها تعاملات بنكية أو حسابات مالية، من خلال ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين، وليس فقط على الإقراض والتمويل، للإسهام في خفض مستويات الفقر وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

سابعاً: البحث عن أفضل السبل اللازمة لتوفير الحسابات المصرفية: يسعى الشمول المالي للبحث عن أفضل السبل اللازمة لتوفير الحسابات المصرفية وكذلك الخدمات المالية الأخرى للفئات غير المصرفية والمجتمعات المهمشة، مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير الأساسية، والمحافظ الإلكترونية والبطاقات الإلكترونية وأجهزة الدفع الإلكتروني.

ولقد عقد البنك المركزي المصري العديد من الاجتماعات والمشاورات مع الوزارات والهيئات ذات الصلة على مستوى الدولة، للوصول إلى توافق حول الإطار العام لرؤية الشمول المالي، ووضع محاور استراتيجية لتحقيقه، وأسفرت تلك الجهود عن التوافق على الأهداف الاستراتيجية للشمول المالي فيما يلي^(١).

١- حماية حقوق عملاء البنوك وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي.

(١)- الشمول المالي " وجهة نظر مصرفية " : تقرير الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز

البحوث المالية والمصرفية، " الناشر مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ص ١٩.

- ٢- التوسع في نشر الثقافة المالية وزيادة القدرات المالية للمواطنين، الشركات، والمشروعات وبناء قدرات موظفي البنوك، ووضعي السياسات حول مفاهيم الشمول المالي.
- ٣- تشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة من خلال توفير الخدمات غير المالية وتوفير بنية تحتية شاملة وفعالة.
- ٤- توفير وتيسير حصول الشركات، والمشروعات على الخدمات المالية والتشجيع على التحول إلى القطاع الرسمي.
- ٥- التوسع في استخدام الخدمات المالية الرقمية.
- ٦- الاستمرار في تهيئة البنية التحتية المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية.
- ٧- تعميق وتوسيع الخدمات المصرفية وتحفيز الادخار.
- ٨- إتاحة واستخدام الخدمات المالية (المصرفية وغير المصرفية) لكافة فئات المجتمع طبقاً لاحتياجات العملاء.
- ٩- توفير بيئة داعمة لتحقيق النمو المستدام في القطاع المالي.

المطلب الثالث

أبعاد الشمول المالي

الشمول المالي له أبعاد مختلفة تكمن في كيفية الوصول للخدمات المالية واستخدامها مع ضمان جودة هذه الخدمات، وكل واحدة من هذه الأبعاد لها آثار على العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والعملاء، ولكل منها دور مختلف في تحقيق الشمول المالي، وقد استخدمت مجموعة من هذه الأبعاد الثلاثة في مختلف الجهود المبذولة لجمع البيانات المتعلقة بالشمول المالي من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومؤسسة التحالف العالمي لتحقيق الشمول المالي، ويمكن توضيح هذه الأبعاد من خلال ما يلي^(١):

البعد الأول: الوصول إلى الخدمات المالية:

يشير هذا البعد إلى مدى وصول العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة القطاع المصرفي، وتنطوي هذه الخدمات على البنية التحتية المصرفية المادية، وتوافر فروع للبنوك وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، أو الحصول على البنية التحتية الرقمية، ولكن يثور هنا سؤال عن بعض المعوقات التي تعترض الوصول لهذه الخدمات المالية والتي تعد بعداً مهماً من أبعاد الشمول المالي فمثلاً؟ هل هناك ممارسات تمييزية بين الأفراد والمؤسسات فيما يخص مستوى الدخل وتقديم الخدمة، وهل يعرف العملاء بنوعية الخدمات المقدمة لهم، وهنا تكون المسؤولية ملقاة على التثقيف المالي^(٢).

وهكذا يشير البعد الخاص بالوصول إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من خلال المؤسسات الرسمية، وعادة ما يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل

(١)- دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة مع الإشارة الى تجربة الامارات العربية: د/

أحمد صبيح عطية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، بدون سنة نشر، ص ٢٧

(٢)- تعزيز الشمول المالي في الدول العربية: صندوق النقد العربي، ورقة عمل، ٢٠١٥م، ص ١٢.

العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: تكلفة القرب من نقاط الخدمات المصرفية؛ حيث يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المصرفية^(١).

البعد الثاني: استخدام الخدمات المالية:

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء لكمية الخدمات المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وهنا أيضًا يكون التساؤل عما إذا توافرت للعملاء الخدمات المالية فهل يستخدمها على سبيل المثال إذا كان العميل لديه حساب مصرفي، كعمليات السحب والإيداع والمدفوعات وكافة الخدمات المالية المقدمة، أم كافة الأشخاص حتى ولو لم يكن لهم حساب مصرفي؟^(٢).

تشير إحصاءات عام ٢٠١٧م، إلى أن هناك على الأقل ١٧ مليار شخص بالغ لا يملكون حسابات مصرفية، أي ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، غالبيتهم ينتمون إلى العالم النامي فقرابة النصف منهم يعيشون في سبعة بلدان وهي بنجلادش، والهند، والصين، والمكسيك، ونيجيريا، وباكستان وإندونيسيا، وأن ٥٦٪ من إجمالي هؤلاء من النساء، وأن غالبية من لا يملكون حسابات بنكية هم من طبقة الفقراء^(٣).

البعد الثالث: جودة الخدمات المالية:

يقصد بجودة الخدمات المالية أن يتم تقديم منتجات مالية ذات جودة عالية لتلبية احتياجات المستخدمين، وعادة تشير الجودة إلى السوق التنافسي بين مقدمي هذه

(١) - دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: د/ أحمد نور الدين، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة المنوفية، ٢٠١٩م، ص ٤٣.

١- الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر: د/ صفوت عبد السلام، دار النهضة، ٢٠٠٣م، ص ٥٨.

(٣) - مجموعة البنك الدولي: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، ٢٠١٧، ص ٤.

الخدمات ويكون دور الحكومات والهيئات المستقلة من خلال وضع المعايير التي تحفز مقدمي الخدمات المالية لجعل منتجاتهم سهلة الاستخدام ومعقولة الثمن وتقدم بطريقة فعالة^(١).

هذا البعد ليس بعداً واضحاً ومباشراً، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، ووعي المستهلك، وفعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك، ولقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي^(٢):

١- القدرة على تحمل التكاليف: قياس مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي لفترات طويلة خاصة أصحاب الدخل المنخفضة.

٢- الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دوراً حاسماً في الشمول المالي؛ حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدامها، ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات.

٣- الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية، فلكي تكون الخدمات المالية متاحة على نطاق واسع، يجب أن تكون الأسعار في متناول الجميع، وبالتالي يجب أن تكون

(١)- أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك: د/ آية عوض، مجلة الدراسات المالية والتجارية، ٢٠١٢م، ص ٢٠

(٢)- الشمول المالي في فلسطين: د/ سمير عبد الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، الفلسطيني، ٢٠١٦م، ص ٢٩.

التكلفة على مقدمي الخدمات منخفضة بما يكفي حتى يمكنهم تحقيق ربح ولو قليلا في ظل الإيرادات المحدودة، فمتى انعدمت قدرة مقدمي الخدمة على جني الربح فلن يكون لديهم الحافز أو القدرة على توسيع نطاق الخدمات^(١).

٤- حماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها، ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.

٥- التثقيف المالي: إن مجرد جعل المنتجات والخدمات متاحة ويمكن الوصول إليها بتكلفة أقل ليس كافياً، بل هناك دوما الحاجة إلى التثقيف المالي أي زيادة وعي المستهلكين بأهمية تلك الخدمات، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الترويج لهذه الخدمات والإعلان الدائم عن أهمية الوصول لها، وكذلك قياس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخولهم^(٢).

٦- المديونية أو السلوك المالي: وهي سمة مهمة للتعامل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضون عن السداد ضمن فترة زمنية معينة.

٧- العوائق الائتمانية: الشمول المالي الذي يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضاً العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

(١)- الشمول المالي في مصر التحديات والفرص: د/ رضا مصطفى البدري، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، العدد الثاني، ٢٠١٩م، ص ٣٨٧.

(٢)- آلية تعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات: د/ حنان علاء الدين، جعفر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠٢٠م، ص ٣٢.

المطلب الرابع معوقات تطبيق الشمول المالي

على الرغم من الجهود الضخمة التي تبذلها الدول، ممثلة بشكل أساسي في قطاعاتها المصرفية، سواء عبر البنوك المركزية أو التجارية، لتعزيز وتنسيق الشمول المالي، ولتوطيد أواصر التعاون ونشر الثقافة المصرفية، من خلال طرح وإتاحة كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع مستخدمة قنواتها المصرفية والمالية الرسمية، من أجل تحقيق الاستقرار المالي وزيادة نصيب القطاع الرسمي، ومن ثم توفير السيولة لتمويل المشروعات القومية العملاقة، أو حتى المشروعات الصغيرة أو المتوسطة، فالقطاع المصرفي مازال يعاني الكثير من المعوقات والتحديات، خاصة في الدول النامية، ومنها مصر على سبيل المثال، الأمر الذي بات يحول دون الوصول لمستهدف انتشار وتعزيز الشمول المالي، ومن هذه المعوقات التي تحول دون تطبيق الشمول المالي في مصر ما يلي^(١):

المعوق الأول: تدني مستوى الدخل الفردية:

تعاني مصر من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي مما يترتب عليه انخفاض في مستويات المعيشة، وبتبلور ذلك في تراجع معدلات الادخار القومي لعدم كفاية الدخل للمتطلبات المعيشية العادية، لا سيما في المناطق الريفية، لذلك تنعدم إمكانية التعامل مع البنوك بشكل عام بسبب عدم كفاية الدخل.

ولعل ارتفاع معدلات البطالة تمثل أيضًا أحد أهم معوقات تحقيق الشمول المالي بسبب تدني مستوى الدخل أو انعدامها، فالعاطل عن العمل عادة ليس له دخل ثابت،

(١) - تحديات أمام الشمول المالي في مصر: د/ فاطمة نشأت، بوابة الوطن الالكترونية، متاحة على

الانترنت. الرابط:

وبالتالي ما حاجته؛ لأن يتعامل مع القطاع المصرفي، وبفرض أن تحقق له دخل بطريق أو بآخر فهو عادة دخل طارئ ومحدود، وسيتم توجيهه حتماً نحو الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم انعدام أو ضآلة ما سيتم توجيهه منه نحو الادخار، فانخفاض مستويات الدخل بشكل عام سيؤدي بشكل منطقي إلى استبعاد أصحاب هذه الدخل من التعامل مع المنتجات والخدمات المصرفية بشكل كبير^(١).

الموق الثاني: ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي:

بالنظر إلى أنه اقتصاد خفي فهو عادة ما يسعى دوماً إلى العمل في الظل والخفاء لذا لا يروق للاقتصاد الخفي أو غير الرسمي التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية؛ لأنه اقتصاد يكره الأوراق والمستندات، ولا يحب أن يكشف عن هويته أبداً، لذلك فإن اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي في مصر يعد بمنزلة حجر عثرة أمام كافة استراتيجيات الشمول المالي، فإذا علمنا أن ٤٠٪ من العاملين في مصر يندرجون تحت نشاط أو آخر من نشاطات هذا القطاع الذي يضم أيضاً حوالي ١٨ مليون منشأة، منها ٤٠ ألف مصنع يتراوح حجم أعمالها ما بين ١٢ - ١٥ تريليون جنيه، أي نحو ٦٥ - ٧٠٪ من حجم الاقتصاد الرسمي، الأمر الذي يؤدي لخسارة الدولة أكثر من ٣٠٠ مليار جنيه سنوياً بسبب الضرائب المهدرة^(٢).

الموق الثالث: ضعف البنية التحتية المصرفية:

يقاس هذا التحدي عادة بعدد الفروع أو الوحدات لكل عشرة آلاف نسمة من السكان وهناك بالطبع علاقة طردية وارتباط مباشر بين ضعف البنية التحتية المصرفية

(١) - ماذا يعني الشمول المالي وما هي عقبات تنفيذه في مصر: د/ علياء حسني، جريدة التحرير، ٤ / ٩ / ٢٠١٩ م.

(٢) - ظاهرة الاقتصاد الخفي " الآثار وآليات المواجهة ": د/ أشرف عطية، المجلة القانونية، كلية الحقوق جامعة القاهرة ٢٠٢٠، ص ٣٣.

والشمول المالي، فالواقع يشير إلى أنه كلما ازدادت وانتشرت وحدات البنوك وفروعها؛ زاد مستوى الشمول المالي، والعكس صحيح تماماً.

فلو أخذنا مصر مثلاً على مدى تحقق هذا المؤشر، نجده في الواقع ضعيفاً للغاية، فطبقاً لإحصاءات البنك المركزي عام ٢٠٢٠م يعمل بالسوق المصري ٣٩ بنكاً بإجمالي ٤١١٨ فرعاً منها ١٠١٧ فرعاً لبنوك القرى، حيث تصل الكثافة المصرفية (فرع واحد لكل ٢٣ ألف نسمة) وهناك ما يزيد عن ١٣ ألف ماكينة صراف آلي تتركز غالبيتها في محافظات القاهرة والإسكندرية بينما تعاني غالبية المحافظات النائية والحدودية من محدودية انتشار هذه الماكينات، والتي يصل مؤشر الكثافة المصرفية فيها لماكينة واحدة لكل ثمانية آلاف نسمة تقريباً^(١).

وهكذا يصبح البعد عن البنك وعدم القدرة على الوصول إليه بسهولة واحداً من أهم عوائق التعامل مع المؤسسات المصرفية والحصول على خدماتها، مما يعيق بالطبع القدرة على تحقيق الشمول المالي.

المعوق الرابع: ارتفاع درجة التركيز المصرفي والجغرافي للبنوك:

حيث تستحوذ عدة بنوك كبيرة على أكثر من ٥٠٪ من السوق المصرفي كالبنك الأهلي وبنك مصر وبنك القاهرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتركز معظم فروع البنوك ووحداتها المصرفية في المناطق الأعلى دخولا، بينما يقل تواجداتها في الأحياء والمناطق الأقل دخولاً أو ذات الدخل المتوسطة، وهذا التركيز بلا شك يعوق الشمول المالي بتكدس المعاملات في بنوك قليلة وحرمان البنوك الصغيرة الأخرى هذا من ناحية، ومن جهة أخرى يكرس التواجد المصرفي جغرافياً في الأحياء الغنية ويهمل الأحياء والمناطق الفقيرة.

(١) - الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠٢٠م.

المعوق الخامس: ضعف الوعي والثقافة المصرفية:

يرتبط هذا المعوق بقدرة الشخص على القراءة والكتابة فمن يفتقد القدرة على القراءة أو الكتابة كيف له معرفة الشروط والأحكام المطلوبة للوصول إلى الخدمات المالية؟ بل كيف له معرفة مميزات كل خدمة من هذه الخدمات ومدي ملاءمتها؟ فنقص المعلومة الحادث عن ضعف الوعي والمعرفة المالية سيعيق حتماً القدرة على الوصول للمنتجات المالية لهذه الفئات من الأميين، فهناك أنواع معينة من هذه الخدمات المصرفية المستحدثة "كالشراء الإلكتروني" مثلاً تحتاج إلى توافر حد أدنى من القدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما أن ضعف الثقافة المالية قد يدفع بالعديد من أفراد المجتمع إلى تفضيل الاحتفاظ بأموالهم بعيداً عن القطاع المصرفي لانعدام ثقتهم في قدرة هذا القطاع على حماية تلك الأموال والصورة الذهنية السلبية التي يكونها هؤلاء عن الخدمات المصرفية ربما تكون سبباً مباشراً في عزوفهم عن التعامل معه^(١).

وعلى الرغم من هذه المعوقات التي تحد من انتشار الشمول المالي في مصر، إلا أنه خلال السنوات القليلة الماضية قد ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة لاحتواء قطاع كبير من الفقراء من غير المتعاملين مع البنوك، وإدراجهم ضمن الشمول المالي المأمول، بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية لكافة أفراد المجتمع.

(١) - تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في

مصر: د/ أشرف إبراهيم عطية، المجلة الدولية للفقه والقضاء، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠١٢م، ص

المبحث الثاني الإطار المفاهيمي للرفاهية الاقتصادية

تمهيد وتقسيم:

جميع دول العالم - في العصر الحالي - تهدف إلى الوصول إلى مستوى مقبول في تقديم الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها من خلال عدة طرق منها زيادة دخل الأفراد، والذي يترتب عليه زيادة في الدخل القومي يستتبعه زيادة في الإنفاق العام، كذلك تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، وتحقيق الأمنين: الداخلي والخارجي، والعمل على زيادة مشاريع البنية التحتية من خلال التنمية الاقتصادية، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة. لذا تعد السياسات الاقتصادية الكلية المتهجة من الحكومات كالشمول المالي، أداة من الأدوات التي تسعى من خلالها لتحقيق معدلات مرضية من الرفاهية الاقتصادية لمجتمعاتها وذلك بالاستناد إلى زيادة الدخل القومي، والعمل على توزيع عادل للدخل بين مختلف شرائح المجتمع؛ لأجل تعظيم مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.

لذلك فإنه من خلال هذا المبحث يتحتم علينا الوقوف على مفهوم الرفاهية الاقتصادية وبيان مفهومها الاقتصادي، وما هي أشهر طرق قياسها في الاقتصاد، وكذلك معايير تحقيق الرفاهية الاقتصادية لكافة أفراد المجتمع من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الرفاهية الاقتصادية.

المطلب الثاني: طرق قياس الرفاهية الاقتصادية.

المطلب الثالث: معايير تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

المطلب الأول

مفهوم الرفاهية الاقتصادي

يمكن التطرق لمفهوم الرفاهية الاقتصادية من جانبين أحدهما لغوي، والآخر اقتصادي فمن الجانب اللغوي: فالرفاه أو الرفاهية تطلق على معان كثيرة منها: السعة والخصب في المعيشة، وهي مأخوذة من الرفه، وهو: ورد الإبل الماء كل يوم^(١)، والإرفاه: هو التمتع والدعة أي: لين العيش وسعته، وأصل الرفاهية: الخصب والسعة في العيش^(٢)، قال ابن فارس: "الراء والفاء والهاء أصل واحد يدل على نعمة وسعة مطلب ومن ذلك الرفه"^(٣).

أما من الناحية الاقتصادية:

فالرفاهية تعني: حالة اقتصادية يتصف بها الفرد والجماعة بتحقيق جزء من الرفاه الاجتماعي الذي تحكمه وتؤثر به العوامل الاقتصادية، في ضوء الإمكانيات الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتحقيق أقصى إشباع ممكن من كافة السلع والخدمات لعموم أفراد المجتمع^(٤).

وعرف "بيجو" الرفاهية الاقتصادية بأنها: ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يتناوله المقياس النقدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة^(٥).

(١) - تصحيح الفصيح وشرحه ٣٩٣/١٤: محمد، عبد الله بن جعفر بن المرزبان، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٨ م.

(٢) - لسان العرب لابن منظور ٤٢٩/١٣.

(٣) - مقاييس اللغة ٤١٩/٢.

(٤) - تحليل ومقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل: د/ يونس علي أحمد، مجلة الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٠ م، ص ٢٩.

(٥) - الرفاهية الاقتصادية: د/ حين عمر، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦١ م، ص

ويقرر "بيجو" بأن هناك فكرتين أساسيتين للدلالة على مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وهما:

الأولى: حجم الدخل القومي: وهذه الفكرة تعني أن زيادة الدخل القومي دلالة ومقياس على زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، بشرط ألا يتأثر نصيب أصحاب الدخل المنخفضة عما كان عليه قبل الزيادة، لذا يؤكد "بيجو" على أن زيادة الدخل القومي سوف تؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، بحيث تكون العلاقة طردية بين مستوى الدخل القومي للمجتمع ومستوى الرفاهية الاقتصادية^(١).

الثانية: توزيع الدخل القومي: أكد "بيجو" على أن هناك إعادة لتوزيع الدخل القومي كل سنة بحيث تؤدي هذه العملية إلى تحسين الوضع الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع، وذلك من خلال التوزيع العادل للدخل، وعلى ألا يكون هذا التوزيع لصالح أصحاب الدخل المنخفضة على حساب أصحاب الدخل المرتفعة^(٢).

بينما ذهبت بعض الدراسات إلى أن الرفاهية هي مستوى الإشباع للحاجات الأساسية للفرد من مأكّل وملبس ومسكن بحيث يوفر حياة اجتماعية ملائمة مثل الخدمات التعليمية والصحية والثقافية^(٣).

فالرفاهية الاقتصادية تشير إلى الرفاه العام والرضا لمواطني الدولة من حيث ظروفهم المعيشية المادية ووضعهم الاقتصادي، وعلى ذلك يقترن الدخل القومي اقتراناً مباشراً بالرفاهية كما أن الرفاهية الاقتصادية تعدّ تقييماً للكفاءة الاقتصادية

(١)- الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية من خلال العلاقة بين توزيع الدخل والثروة الوطنية: د/ مني يونس حسين، دار الخلود، بيروت، ٢٠١٠م، ص ٢٩.

(٢)- محددات الرفاهية الاقتصادية في مصر: د/ وليد الرفاعي، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، ٢٠٢٢م، ص ١٣.

(٣)- محددات الرفاهية الاقتصادية في مصر: د/ وليد أحمد الرفاعي، مرجع سابق، ص ٢١.

والنظم المتعلقة بتوزيع الموارد لتحقيق أكبر قدر من المنفعة الاجتماعية، وتوفير ظروف ملائمة لتحقيق الرفاهية المجتمعية، وهي بذلك تعد مقياساً للأداء الاقتصادي للمجتمع^(١).

وبهذا تعد الرفاهية الاقتصادية الغاية المرجوة من السياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة من الحكومات كالشمول المالي لتحقيق معدلات مرضية من الرفاهية لمجتمعاتها، لتتجسد في المستوى المعيشي اللائق والذي يفي بالاحتياجات المادية والمعنوية للإنسان، وتحقيق الرضا الاجتماعي، وذلك بالاستناد إلى توزيع عادل للدخول بين مختلف شرائح المجتمع.

وبهذا تكون الرفاهية الاقتصادية تعبيراً عن مقدار المنفعة والسعادة التي تسهم في الشعور بالرضا والكفاءة والإشباع لدى الفرد، من خلال استهلاك مجموعة من السلع والخدمات التي تؤدي في النهاية إلى إشباع رغباته المتنوعة والمتزايدة.

وبهذا فإن الرفاهية الاقتصادية تستند إلى المنفعة الخاصة والعامة، ويكون مستوى الرفاهية الاجتماعية مختلفاً من بلد لآخر وفق مستوى المعيشة العام من جهة، والنظام الاجتماعي السائد من جهة أخرى، بل وفي الوقت نفسه يتفاوت في داخل البلد الواحد من منطقة إلى أخرى طبقاً للنشاط الاقتصادي القائم سواء كان زراعياً أو تجارياً أو صناعياً.

(١) - اقتصاد الرفاهية: هو الاقتصاد المرتبط بالنتائج الاجتماعية والتي يمكن قياسها موضوعياً،

وتناولتها النظرية الاقتصادية،

المطلب الثاني طرق قياس الرفاهية الاقتصادية

تحديد الرفاهية الاقتصادية للمجتمع تركز على معياري أساسيين:

أولهما: حجم الدخل، **والثاني:** عدالة توزيعه بين أفراد المجتمع، بحيث يؤمن المستوى المعيشي الكافي للفرد في ظل المستوى العام للأسعار السائدة في السوق، وهنا لابد من التأكيد على حقيقة أساسية تعد شرطاً ضرورياً وكافياً في آن واحد لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، ألا وهو عامل الاستقرار الاقتصادي، الذي يدعم عملية النهوض بالواقع المعيشي للمجتمع، وبذلك فإن جميع مقاييس التفاوت الاقتصادي تستند إلى ضرورة استقرار الدخل، بوصفه مؤثراً مهماً في عملية قياس المستوى الحقيقي للرفاهية الاقتصادية.

ولقد تعددت مقاييس الرفاهية، إلا أنه يمكن إدراج أهم المقاييس على النحو التالي^(١):

الأول: مقياس الأمثلية لباريتو^(*):

يشير هذا المؤشر إلى أن الرفاهية لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال زيادة متوسط دخل الفرد، وأن النمو الاقتصادي يجب أن يتجاوز معدلات النمو السكاني، وهناك أمثلية باريتو للاستهلاك وأخرى للإنتاج على النحو التالي:

— أمثلية باريتو للاستهلاك:

تعني الوصول إلى الحد الأقصى للإشباع من خلال تحقيق أقصى منفعة ممكنة لأفراد المجتمع، والوصول إلى الحد الأمثل في توزيع السلع، بحيث إن زيادة إشباع

(١) - تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل: د/ يونس علي أحمد، مرجع سابق، ٣٣.

(*) أمثلية باريتو: مصطلح اقتصادي ينسب للعالم الاقتصادي الإيطالي فيلفريدو باريتو واستخدمه للتعبير عن حالة الكفاءة الاقتصادية التي تحدث عندما لا يمكن زيادة منفعة مستهلك أو سلعة ما إلا عن طريق الإضرار بمستهلك أو سلعة أخرى وهي تختلف عن حالة أفضلية باريتو؛ إذ إن حالة الأمثلية لا تتحقق إلا عندما يتم استنفاد كافة التفضيلات.

أحد الأفراد ستكون على حساب انخفاض إشباع فرد آخر، وإذا أمكن زيادة إشباع أحد الأفراد دون التأثير على الآخرين فهذا يعني أننا لم نصل بعد الى أمثلية باريتو في الاستهلاك، يتضح من هذا أن أمثلية باريتو للاستهلاك تتحقق عندما يصل الإشباع الكلي لعموم المجتمع إلى حده الأقصى الممكن.

— أمثلية باريتو للإنتاج:

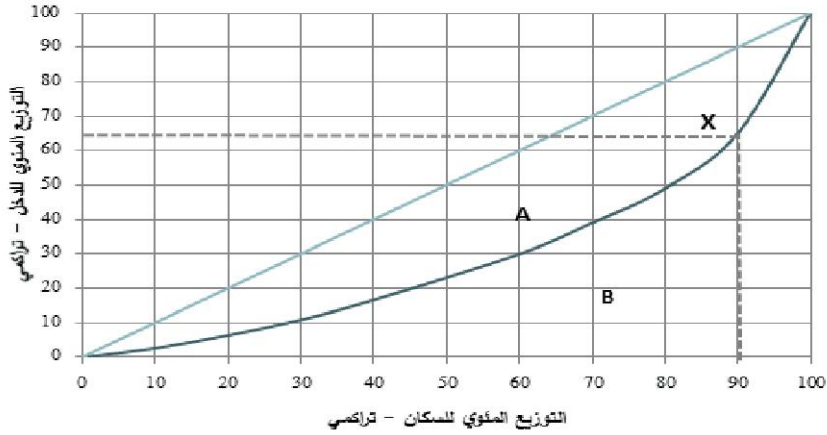
أن أمثلية باريتو للإنتاج تعني الوصول إلى أقصى إنتاج ممكن من السلع بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والوصول إلى الحد الذي لا يمكن زيادة إنتاج أحد السلع ما لم يتبعه انخفاض في إنتاج سلعة أو سلع أخرى، وبعبارة أخرى يُقال: على توزيع أو تخصيص عناصر الإنتاج إنه توزيع باريتو الأمثل إذا استحال إعادة توزيع عناصر الإنتاج بالشكل " الذي يزيد إنتاج أحد السلع بدون إنقاص إنتاج السلع الأخرى.

وعليه: تعني أمثلية باريتو أن مستوى الرفاهية الاقتصادية في المجتمع يرتفع إذا ما أمكن تحقيق وضع أفضل لفرد ما، دون الإضرار بمستوى رفاهية الآخرين.

الثاني: منحنى لورنز^(٥):

يعد الإحصائي الأمريكي (Lorenz) أول من استخدم هذا المنحنى مؤشراً للرفاهية الاقتصادية عام ١٩٠٥ م، وهو عبارة عن منحنى بياني يربط بين النسبة المئوية للدخل (المحور العمودي) والنسب المئوية لعدد الأفراد (المحور الأفقي) ويمثل الشكل بتكامله مربعاً يكون قطره خط التوزيع المتساوي (الأمثل)، وكلما زاد المنحنى تقعرًا وابتعد عن خط المساواة التامة كلما عكس تفاوتاً أكبر في توزيع

الدخل، ويعد هذا المنحنى من أكثر مؤشرات الرفاهية الاقتصادية استخدامًا، وهو ما يتضح من خلال الشكل البياني الآتي^(*).



الثالث: معامل جيني^(*):

هو من المؤشرات المهمة في قياس رفاهية الدخل وعدالة توزيعه، ويتميز عن سابقه بأنه يوضح درجة الرفاهية رقمياً وليس بالضرورة بيانياً، ويعتمد هذا المعامل في فكرته على "منحنى لورنز" حيث إنه يساوي المسافة المحصورة بين منحنى "لورنز" وخط التساوي، مقسوماً على المساحة تحت خط التساوي، وبهذا فإن قيمة معامل جيني تنحصر ما بين الصفر في حالة التوزيع المتساوي، أي عند وجود عدالة تامة في توزيع الدخل أو بلوغ المستوى الأمثل للرفاهية والواحد الصحيح في حالة سوء التوزيع التام، أي عندما تذهب الدخل كافة إلى وحدة واحدة فقط أي تدهور مستوى الرفاهية، وكلما ارتفعت قيمة معامل جيني دل ذلك على وجود تفاوت أشد في

(*) **منحنى لورنز**: قدمه الاقتصادي الأمريكي "ماكس لورنز" في ورقة بحثية نشرها عام ١٩٠٥م، وهو تمثيل بياني لتوزيع الثروة أو الدخل، بين النسبة المئوية لإجمالي الدخل الذي تجنيه شرائح مختلفة بحسب ترتيب السكان.

١- دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بمتوسط وعدالة توزيع الدخل في العراق: د/ محمد حسن عوده، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد الرابع عشر، العدد ٣٨، ٢٠١٦م، ص ٤٢.

توزيع الدخل، أي كلما كانت هذه القيمة أصغر دل ذلك على أن التباين في توزيع الدخل والثروات أقل والعكس صحيح^(١).

ويعرض الجدول الآتي قيمة معامل جيني في عدد من الدول، وتتراوح قيمة المعامل بين ٠,٢١٥ في فنلندا (الأفضل بين ١٤٩ دولة في العالم) و٠,٦٣٢ في ليسوتو (ذات توزيع الدخل الأسوأ).

معامل جيني لتوزيع الدخل في دول مختارة			
الرقم المتسلسل	الدولة	سنة التقدير	قيمة المعامل
١٤٩	فنلندا	٢٠١٥	٠.٢١٥
١١٩	مصر	٢٠٠٨	٠.٣٠٨
١١٠	المملكة المتحدة	٢٠١٢	٠.٣٢٤
٩٣	الهند	٢٠١١	٠.٣٥٢
٦٤	الأردن	٢٠٠٧	٠.٣٩٧
٤٨	إسرائيل	٢٠١٣	٠.٤٢٨
٤٣	الولايات المتحدة	٢٠٠٧	٠.٤٥٠

(*) **معامل جيني**: ويطلق عليه أيضًا مؤشر جيني ينسب للعالم الإيطالي في الإحصاء والاجتماع "كورادو جيني" وهو مقياس إحصائي يستخدم لقياس عدم المساواة في الدخل أو الثروة أو الاستهلاك بين مجموعة من السكان.

(١) **تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل**: د/ يونس علي أحمد، مرجع سابق، ٣٣.

المطلب الثالث معايير الرفاهية الاقتصادية

بسبب اتساع الفجوة بين شرائح الدخل المختلفة، والتي أصبحت تنحصر في طبقتين الفئة الدنيا والفئة العليا نتيجة عامل التضخم والفساد المالي، جاءت الضرورة إلى وضع مجموعة من المعايير تسمح لهم بقياس وتحديد مدى رفاهية الأفراد وسعادتهم انطلاقاً من تحقيق نسب نمو مضطردة؛ وكان من أهم هذه المعايير:

أولاً: ارتفاع مستوى الادخار: يعد الادخار من المفاهيم الاقتصادية الأساسية التي تسهم في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للأفراد والمجتمعات، والذي يؤدي بدوره للاستقرار النفسي حيث يجمع الغالبية أن الاستقرار النفسي مرتبط بالوضع المالي، لذا يؤثر انخفاض الادخار على النمو الاقتصادي بشكل سلبي؛ لأن انخفاض الادخار يؤدي إلى زيادة الديون المالية وبالتالي انخفاض فرص العمل وضعف المشاريع الاستثمارية التي تسهم في النمو الاقتصادي لذا يجب تشجيع المواطنين على الادخار، بوضع مبلغ فائض من الدخل بعد الإنفاق على الحاجات الأساسية؛ في بطاقات ائتمان، أو بوليصة تأمين، أو شراء أوراق مالية، بالتزامن مع توفير بيئة اقتصادية مستقرة، فضلاً عن تقديم حوافز للتشجيع على الادخار، مما يترتب عليه زيادة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لكافة أفراد المجتمع^(١).

ويقول "كينز" إن الأفراد يدخرون بمعدل أعلى كلما زاد معدل دخلهم، والسبب أنهم استجابوا لحاجياتهم الضرورية، والتي تدور ضمن حدود دخلهم السابق، وعندما يزيد دخلهم سوف يرفعون من معدل استهلاكهم ولكن ليس بنفس نسبة زيادة الدخل،

(١). أثر الشمول المالي على التفاوت في توزيع الدخل في مصر: د/ إيناس فهمي، مجلة كلية التجارة،

ومن ثم يوجهون القسط الفائض نحو الادخار، ويسمى بالعامل النفسي تبعاً للنظرية الكينزية^(١).

ولكن ليس بالضرورة أن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يعني مستوى رفاهية اقتصادية عالية؛ لأنه من الممكن أن يخلق هذا الارتفاع اختلالات في توزيع الثروة، أي عدم تحقيق التوازن بين الحاجات والإمكانات المتاحة، علاوة على أن التركيز الزائد على الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الديون وتدهور الوضع المالي، وبالتالي يتعرض الوضع للتباطؤ الاقتصادي مما يؤثر سلباً على رفاهية المواطنين وقدرتهم على إشباع حاجاتهم المختلفة.

ثانياً: زيادة الدخل القومي: وهو معيار صاغه بداية المفكر الاقتصادي "بيكو" (١٨٧٧ - ١٩٥٩) في كتابه الصادر سنة ١٩٢٠ م تحت عنوان "اقتصاديات الرفاهية" يقترح فيه أن يصبح "الدخل القومي" مقياساً للرفاهية الاجتماعية على اعتبار أنه يمثل الجانب الخاص من الدخل الواقعي للمجتمع، ومن خلال هذا المعيار فإنه كلما توفر ناتج كبير للنمو الاقتصادي ترتب على ذلك إشباع رغباتنا وحاجتنا إلى أقصى درجة^(٢).

إن مستوى الدخل القومي الحقيقي وشكل توزيعه بين المواطنين يُعد من العوامل المهمة المحددة لمستوى معيشة الأفراد أو ما يعرف بالرفاهية الاقتصادية.

ويقصد بمستوى معيشة الأفراد: هو مقدار السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد فإذا ارتفع مقدار السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد يقال إن مستوى المعيشة مرتفع، أما إذا انخفض هذا المقدار فهذا يعني أن مستوى المعيشة منخفض،

(١)- دور الشمول المالي في تعزيز الادخار: د/ إيمان إسماعيل أنور، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة السادات كلية الحقوق ٢٠٢١ م، ص ١٤

(٢)- أخلاقيات الرأسمالية: لتوم جي بالمر: ترجمة محمد فتحي خضر، مراجعة محمد إبراهيم الجندى، منبر الحرية، القاهرة، ط الأولى، سنة ٢٠١٣. ص ١٣١.

أما تكاليف المعيشة: فيقصد به مقدار ما يدفع من نقود للحصول على السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد^(١)، فإذا ارتفع الدخل القومي الحقيقي بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان خلال فترة زمنية معينة فإن متوسط دخل الفرد سيرتفع وبالتالي تزيد الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، أي أن بإمكان الفرد في هذه الحالة الحصول (في المتوسط) على كميات أكبر من السلع والخدمات وبالتالي تزداد قدرته على إشباع حاجاته، أما إذا انخفض الدخل القومي الحقيقي أو أنه ارتفع بمعدل أقل من معدل نمو السكان فيحصل العكس إذ ينخفض مستوى معيشة الأفراد^(٢).

وبالتالي فالدخل القومي والذي يعني مجموع السلع والخدمات التي تنتجها الدولة خلال مدة زمنية معينة، يقترن اقتراناً مباشراً بالرفاهية، وكلّما ازداد الدخل القومي وازدادت المساواة في توزيعه عظمت رفاهية المجتمع الاقتصادية.

ثالثاً: تحقيق الكفاءة الاقتصادية: وتعني الكفاءة حالة اقتصادية يتم فيها تخصيص كل مورد على النحو الأمثل لخدمة كل فرد أو كيان بأفضل طريقة ممكنة مع تقليل الفاقد، وتستند فكرة الكفاءة الاقتصادية على أنه لا توجد موارد كافية لجعل جميع جوانب الاقتصاد تعمل بأعلى قدراتها في جميع الأوقات، لذا يجب توزيع الموارد النادرة لتلبية احتياجات الأفراد بطريقة مثالية وترتبط الرفاهية الاقتصادية للسكان بتحقيق أعلى كفاءة ممكنة على أساس هذه الموارد المتاحة والنادرة ندرة نسبية.

(١) - المقاييس الاقتصادية والذاتية للرفاهية الاجتماعية: إعداد: ليزا بورتولوتي، ترجمة أحمد الأنصاري مراجعة حسن حنفي. المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ٢٠١٣م، ص ٢١١.

(٢) - التحليل الاقتصادي الكلي (نظرة معاصرة): د/ طارق فاروق الحصري، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠٠٧م، ص ٢٩.

وغالبًا ما يكون قياس الكفاءة الاقتصادية أمرًا شخصيًا يعتمد على الافتراضات المتعلقة بالصالح الاجتماعي أو الرفاهية التي يتم إنشاؤها ومدى جودة الخدمات المقدمة للمستهلك والتي من بينها الشمول المالي، ولا يمكن تحسين رفاهية الإنسان دون خفض رفاهية شخص آخر في المجتمع، لذا تتعلق الرفاهية بمستوى المعيشة والراحة النسبية التي يمر بها كافة الأفراد في المجتمع، حتى إذا تم التوصل إلى التوازن الاقتصادي حينها يكون مستوى المعيشة لجميع الأفراد في الاقتصاد متساويًا^(١).

رابعًا: وجود تنمية مستدامة: أشار تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة "برونتلاند" إلى أن "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها كما أن عبارة تنمية مستدامة تعني نمطًا من التنمية، لا تفرط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية، التي تركز عليها هذه التنمية، أو تخربها، أي تنمية تعمل على تجديد الموارد والثروات وإعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة^(٢).

إن مهمة تحقيق نتائج التنمية أخذت أبعاداً أوسع مما كانت عليه التنمية الاقتصادية التي غالباً ما كانت تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي قصير أو متوسط الأجل، مختلفة عن سياسات التنمية المستدامة التي تهدف إلى رفاهية الأجيال الحاضرة والمستقبلية، فالتنمية الاقتصادية المستدامة تسهم في توفير فرص العمل وزيادة الدخل للأفراد، مما يعزز قدراتهم ويحسن حياتهم ويرفع من مستوى الرفاهية الاقتصادية.

(١)- المنافسة التامة والكفاءة الاقتصادية في السوق: د/ طارق العكيلي، قسم الإدارة والاقتصاد، علوم

مصرفية، ص ١٧٠

(٢)- التنمية المستدامة ودورها في تحقيق الرفاهية الاقتصادية: د/ حاتم عبد الله، جامعة الفلوجة --

كلية العلوم الإسلامية ٢٠٢٢ م، ص ٦.

وبالتالي فالتنمية المستدامة تعد من معايير تحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعوب
كما أنها تسعى إلى تأمين أكبر قدر ممكن من الرخاء الاقتصادي، بشرط عدم المساس
أو التأثير على الأجيال القادمة في حقهم من الثروات الطبيعية الاقتصادية.

المبحث الثالث

الشمول المالي بوصفه آلية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية

تمهيد وتقسيم:

حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما له من أثر مضاعف في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والإسهام في تحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، من خلال تعبئة المدخرات والتي يترتب عليها زيادة فرص الوصول إلى الموارد اللازمة لتمويل الاستهلاك والاستثمار، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، والتي تترتب عليه زيادة فرص الرفاهية الاقتصادية.

لذا فالشمول المالي يدور حول تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال رفع مستوى الادخار والتشجيع عليه، والعمل على زيادة الدخل القومي، فضلاً عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية والنظم المتعلقة بتوزيع الموارد، بما يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيقاً لهذه الغاية يمكن تقسيم هذا المبحث للمطالب الآتية:

المطلب الأول: الشمول المالي بوصفه آلية لرفع مستوى الادخار.

المطلب الثاني: الشمول المالي بوصفه آلية من آليات زيادة الدخل القومي.

المطلب الثالث: الشمول المالي بوصفه آلية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

المطلب الرابع: الشمول المالي بوصفه آلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المستدامة.

المطلب الأول

الشمول المالي بوصفه آلية لرفع مستوى الادخار

لا شك أن الادخار يؤدي إلى زيادة الموارد المتاحة أمام الدولة كذلك أمام الأفراد، وهو ما يكون له عظيم الأثر على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، ويمكن توضيح مدى تأثير الشمول المالي بوصفه آلية على رفع مستوى الادخار والتشجيع عليه من خلال النقاط التالية:

أولاً: مدى تأثير الحسابات البنكية على الادخار:

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية في البلدان النامية أن هناك تأثيراً على المدى الطويل بين الحسابات البنكية للأفراد والدخل والأصول في حسابات التوفير، حتى في حالة عدم وجود ائتمان، باستخدام تجربة عشوائية، وتوصلت فيها الدراسة إلى أن الذين يحصلون على معدل فائدة عالٍ على حسابهم الفردي أكثر عرضة بنسبة ٢٨٪ لأن يكونوا أصحاب أعمال ولديهم فرصة أكبر لتحقيق أرباح تجارية، وهو ما يزيد من قدرتهم على الادخار بشكل كبير^(١)، مما قد يترتب عليه زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان وبالتالي عمل رواج اقتصادي يسهم في تحقيق رفاهية اقتصادية.

ولما كان الوصول إلى أقرب فروع البنوك قد يشكل حاجزا أمام الأفراد لعدم كثرتها بالشكل الذي يتناسب مع المتعاملين، أصبح الإنترنت الخيار المناسب في بعض الحالات فيفضل الكثير استخدام المزيد من القنوات المباشرة، كاستخدام الهواتف المحمولة للوصول إلى بعض الخدمات المالية، مثل التحقق من الأرصدة المصرفية أو إجراء عمليات أساسية كدفع أقساط الادخار مثلاً، وعلى الرغم من التحسن في استخدام الهواتف المحمولة في القيام بالخدمات المالية، تشير التقديرات العالمية إلى أن أكثر من مليار شخص لديهم هواتف محمولة لكنهم لا

(١). دور الشمول المالي في تعزيز الادخار: د/ إيمان إسماعيل أنور، مجلة الدراسات القانونية

يملكون حسابات مالية، كما تشير التقديرات إلى أن هناك أكثر من ٣٥ مليون مواطن مصري لديهم هواتف محمولة بلا حسابات مصرفية، مما يعني أن هناك ملايين يعملون في القطاع الخاص ويتقاضون أجورهم نقدًا، وهو ما يعد سببًا رئيسًا في ضعف الادخار وبالتالي وجود عائق حقيقي أمام تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع^(١).

لذا يعد الشمول المالي آلية مهمة وحقيقية لدمج كافة أفراد المجتمع في منظومة واحدة والتي من خلالها يمكن الإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية تساعد في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لكافة أفراد المجتمع.

ثانيًا: تسهيل الوصول للخدمات المالية:

يعد تسهيل الوصول للخدمات المصرفية كالإقراض والإيداع من الركائز الأساسية لزيادة مستوى التعامل والتفاعل مع الخدمات المالية المتاحة من البنوك، فكلما كان الانتشار واسعًا للمؤسسات المالية يتمكن الأفراد في الأماكن البعيدة والمحرومة من الاستفادة من أكبر قدر من الخدمات المالية، من خلال فتح حسابات للإيداع والادخار والإقراض، بالإضافة إلى إمكانية النفاذ لعدد كبير من الخدمات الأخرى، كخدمات التحويلات الشخصية وسداد الاستحقاقات الدورية، وتسديد أقساط الادخار والدفع الإلكتروني وغيرها من الخدمات المالية ولا نعني بذلك سهولة الوصول فحسب، بل كل ما من شأنه أن ييسر من الحصول على الخدمة مثل توافرها في الوقت المناسب، والمكان المناسب^(٢).

(١)- الشمول المالي ومدخرات العرب: د/ محمود محيي الدين، الشرق الأوسط، ٢٠١٩ م، ص ٢٢.

(٢)- تقييم جودة الخدمات المصرفية ودراسة آثارها على رضا العميل البنكي: د/ فيروز قطاف، رسالة

دكتوراه، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، ٢٠١٢ م، ص ٦٥.

وفي إحدى الدراسات حول الحواجز التي تحول دون الوصول لحساب مصرفي تبين أن الأفراد الذين يواجهون عقبات في الوصول للحسابات المصرفية هم أقل احتمالاً للادخار لأغراض الاستثمار بنسبة تتجاوز ٥٪ عن غيرهم^(١)، وبمفهوم المخالفة يتضح لنا أن إزالة عقبات الوصول للخدمات المصرفية في الوقت المناسب والمكان المناسب يلعب دوراً مهماً في مساعدة الأفراد على الادخار، وبالتالي زيادة فرص الاستثمار مما يترتب عليه زيادة الناتج القومي ومعه رفاهية اقتصادية لأفراد المجتمع بمفهومها الاقتصادي.

ثالثاً: استخدام الخدمات الرقمية:

يتيح الشمول المالي الخدمات الرقمية، ومن بين هذه الخدمات الادخار الرقمي، والذي يعد آلية مبتكرة للتغلب على كل معوقات الادخار، إذ يمكن لحسابات التوفير الرقمية تمكين الأفراد من الادخار حتى ولو كانت المبالغ صغيرة، ليس هذا فحسب بل يمكنها الحفاظ على هذه المبالغ الصغيرة وتوجيهها نحو أهداف اقتصادية، كما تتيح المدخرات الرقمية للأفراد بناء الثقة المالية وفتح الباب أمام خدمات مالية أكبر مثل الائتمان والإيداع وسحب الأموال وإرسالها واستلامها فضلاً عن الخدمات المالية الأخرى^(٢).

مما سبق:

يتضح لنا أن هناك تأثيراً للشمول المالي على الادخار، حيث يؤدي إلى زيادة المدخرات وبالأخص المدخرات الصغيرة والتي تعمل بدورها على توسيع قاعدة الودائع وترفع من مستوى استقرارها، وهو ما يقلل من الاعتماد على المصادر غير الرسمية، والتي تكون أكثر تقلباً خلال الأزمات مما يعرض هذه المدخرات للمخاطر الدورية.

(١) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية

والتمويل في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٢م، ص ٢١٣.

(٢) - دور الشمول المالي في تعزيز الادخار: د/ إيمان إسماعيل أنور، مرجع سابق، ص ٣٦.

المطلب الثاني

الشمول المالي كآلية من آليات زيادة الدخل القومي

الهدف الأساس للشمول المالي -على ما سبق تقريره- هو تمكين الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بحيث يتم تحسين المستوى المعيشي للشرائح منخفضة الدخل والوصول بهم إلى درجة من الرفاهية الاقتصادية تمكنهم من الحصول على كافة الاحتياجات الأساسية، إلا أن دخول المنظومة المالية يتطلب دفع رسوم دخول، تكون في متناول الأفراد الذين لديهم رؤوس أموال تكفي لذلك، ولا تتوفر للشرائح منخفضة الدخل، كما أن الانخراط في المنظومة المالية يمكن أن يوفر أرباحاً أعلى للفئات مرتفعة الدخل، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الفريقتين، وعلى ذلك نجد أن التأثير الفعلي للشمول المالي على التفاوت في الدخل لا يزال محل جدل^(١).

كما أن عملية التنمية الاقتصادية تستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومي وقد ركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة النسبية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال ومعدل نمو الناتج القومي، حيث إن كليهما يمثل متغيرين استراتيجيين في تحقيق هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

لذلك أكدت بعض الدراسات الاقتصادية على أن الشمول المالي يؤثر تأثيراً إيجابياً على الناتج القومي؛ لأنه يتيح التمويل للشركات الصغيرة، فيعزز مستويات الاستهلاك للأسر ذات الدخل المنخفض، وكلما زاد الاستهلاك، زاد الناتج الإجمالي للدولة وارتفعت مستويات التشغيل فإذا كان الطلب الجديد على العمالة ذات المهارات المنخفضة، استفاد الفقراء بفرص أفضل للحصول على هذه الوظائف، مما يسهم في انخفاض مستويات التفاوت في الدخل بين الفقراء والأغنياء بشكل عام،

(١) - أثر الشمول المالي على التفاوت في توزيع الدخل في مصر: د/ إيناس فهمي حسين، مجلة كلية

كما يتيح توافر الائتمان للأسر اتخاذ قرارات تستند إلى التخصيص الكفء للإنفاق بمرور الوقت^(١).

وتوصلت دراسات أخرى إلى أن الشمول المالي له تأثير سلبي على التفاوت في الدخل حيث يكون أحد الأسباب أو القنوات التي يتم من خلالها اتساع التفاوت في الدخل بسبب سهولة الوصول إلى التمويل الذي قد يؤدي في النهاية إلى حالة من الإفراط في المديونية وعلى ذلك فإن تأثير الشمول المالي على التفاوت في الدخل قد يكون موجبا على المدى القصير، وسالبا في الأجل الطويل أخذاً في الاعتبار القدرة على تنظيم المشروعات والثروة وإنتاجية العمل ورأس المال.

كما يمكن القول إن تأثير الشمول المالي على التفاوت قد يكون مباشرا أو غير مباشر حيث يحدث التأثير المباشر إذا كان حصول الفقراء وذوي الدخل المنخفضة على إمكانية الوصول المباشر إلى الخدمات المالية في شكل حساب مصرفي رسمي أو ائتمان أو أي نظام للدفع، وتعمل ملكية الحسابات البنكية الرسمية نقطة دخول إلى النظام المالي الرسمي وتسمح للأفراد بإدارة المخاطر بشكل مناسب، وبناء رأس المال وإنشاء سجل ائتماني من خلال المدخرات والاستهلاك السلس في أوقات الصدمات، فإذا تم استخدام المدخرات المتراكمة لتنمية المشروعات الصغيرة أو دفع تكاليف التعليم الإضافي لأطفال الفقراء وذوي الدخل المنخفضة، فإن هذه المدخرات يمكن أن تقلل من عدم المساواة في الدخل في كل من الأجيال الحالية والمقبلة، وسيكون لدى هذه الأجيال فرصة أفضل لتأمين وظيفة لائقة أو لظهور المزيد من رواد الأعمال، وبالتالي ارتفاع الدخل لهذه الفئة وخفض التفاوت^(٢).

(١) - الشمول المالي في الدول العربية " الواقع والآفاق ": د/ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي

العربي الموحد، ٢٠٢٠م، ص ١١٢

(٢) - أثر الشمول المالي على التفاوت في توزيع الدخل في مصر: د/ إيناس فهمي حسين، مرجع سابق،

وتحدث التأثيرات غير المباشرة من خلال سوق العمل والذي قد يكون له تأثير أكبر على الفقراء من التأثيرات المباشرة للشمول المالي، فإن تأثير الشمول المالي على عدم المساواة في الدخل يتحقق من خلال إشراك نسبة أكبر من السكان في الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد وزيادة الأجور بدلاً من إتاحة الوصول إلى الائتمان للفقراء فقط، إلا أن كيفية تأثير سوق العمل على عدم المساواة في الدخل تعتمد على حجم الوصول المتحقق والظروف الاقتصادية الأولية وإنتاجية العمل.

المطلب الثالث

الشمول المالي بوصفه آلية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية

يتزايد اهتمام معظم الدول النامية والمتقدمة بدراسة الموارد الاقتصادية، حيث إنه بقدر ما يتاح من موارد لمجتمع ما، يتحدد مستوى رفاهيته الاقتصادية، ناهيك على أن غنى الدول أو فقرها لا يقاس فقط بما في حوزتها من موارد فقط، ولكن أيضاً بمقدورها على الاستغلال الأمثل لتلك الموارد وهذا ما أكدت عليه ثلاثية تحقيق التنمية الشاملة: الحرية، القضاء على الفساد، الكفاءة الاقتصادية^(١).

والكفاءة الاقتصادية تشير إلى القدرة على تحقيق الهدف بأقل تكلفة اقتصادية، بمعنى: إنجاز المهام بشكل صحيح مع قليل من الهدر أو الجهد أو الطاقة وهي تتعلق بكيفية استخدام الموارد بشكل جيد فيما يتعلق بالنتائج، وينطوي هذا على النظر في مقدار المدخلات، مثل المواد والمال والأشخاص، المطلوبة للوصول إلى مستوى معين كتحقيق الرفاهية الاقتصادية موضوع البحث.

وفي عالم اليوم الرقمي المتزايد، يلعب الشمول المالي دوراً حيوياً في تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال قدرته على تبسيط العمليات المالية واستبدال المهام اليدوية والمستهلكة للوقت بأنظمة آلية، يترتب عليها حسن إدارة للموارد من خلال خفض التكاليف، وتوفير الوقت والموارد الثمينة، فعلى سبيل المثال، يمكن للبنوك استخدام منظومة الشمول المالي لتبسيط عمليات دعم العملاء، مما يؤدي إلى أوقات استجابة أسرع وتحسين رضا العملاء.

وهناك مجال آخر يستطيع فيه الشمول المالي تعزيز الكفاءة الاقتصادية بشكل كبير وهو تقديم البنوك للعملاء خدمة تحليل البيانات واتخاذ القرارات، خاصة مع ظهور البيانات الضخمة وأدوات التحليل المتقدمة، فيصبح لدى الشركات الآن إمكانية

(١) - الكفاءة العامة والقطاعية في الاقتصاد المصري: د/ إبراهيم المصري، رسالة دكتوراه بكلية

الوصول إلى كميات هائلة من المعلومات التي يمكن استخدامها لاتخاذ قرارات مستنيرة، على سبيل المثال، يمكن لتجار التجزئة من خلال منظومة الشمول المالي تحليل أنماط شراء العملاء لتحسين إدارة المخزون وتقليل الهدر بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمؤسسات المالية الاستفادة من خوارزميات التعلم الآلي للكشف عن الأنشطة الاحتيالية وتقليل المخاطر، ومن خلال تسخير قوة التكنولوجيا لتحليل البيانات، يمكن للشركات اتخاذ قرارات أكثر دقة وكفاءة، مما يؤدي إلى تحسين النتائج.

كما أصبح في الوقت الراهن التواصل والتعاون الفعال أمراً بالغ الأهمية لنجاح أي منظومة، وقد أدت التكنولوجيا إلى تحسين هذه الجوانب بشكل كبير، مع ظهور أدوات الاتصال مثل البريد الإلكتروني والرسائل الفورية ومؤتمرات الفيديو، أصبح بإمكان الموظفين الآن التعاون بسلاسة بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، وهذا يلغي الحاجة إلى السفر الذي يستغرق وقتاً طويلاً ومكلفاً، مما يمكن الشركات من العمل بكفاءة أكبر، علاوة على ذلك، تسمح منصات التعاون السحابية للفرق بالعمل على المشاريع في وقت واحد، مما يزيد الإنتاجية ويقلل وقت التنفيذ.

ومما لا شك فيه أن التكنولوجيا الحديثة -المتמثلة في الشمول المالي- لها دور حاسم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال تطوير العمليات، وتسهيل تحليل البيانات، وتحسين الاتصال والتعاون، وتمكين اتخاذ القرارات المستنيرة، من خلال تسخير التكنولوجيا بشكل فعال يمكن للشركات تبسيط العمليات، وخفض التكاليف، ودفع النمو الشامل.

وهناك عدة إجراءات يجب اتباعها في المؤسسات المقدمة للخدمات المالية، حيث إن تحقيق هذه الإجراءات يسهم بدوره في تعزيز الكفاءة الاقتصادية^(١):

منها: التأكد من حصول العميل على معاملة عادلة وحصوله على الخدمات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة وجودة مناسبتين.

ومنها: توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع البنوك، وإطلاع العملاء على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج، ووضع نظام لإبقائه على علم بالتحديثات والتغيرات كافة، التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية المقدمة بصورة منتظمة.

ومنها: إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء، ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة إليهم.

ومنها: توفير طرق للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.

ومنها: توعية وتثقيف العملاء غير المستفيدين من الخدمات المالية ومقدميها على مبادئ الحماية المالية للمستهلك لفهم حقوقهم ومسئولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

(١) - دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي: د/ عادل عبد العزيز السن، مجلة

المطلب الرابع

الشمول المالي بوصفه آلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة

يلعب الشمول المالي دورًا محوريًا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي من خلال مواجهة تحديات الفقر والبطالة والتنمية، كما أنه يمثل حلقة مهمة لتوليد فرص العمل والتخفيف من تأثير التقلبات الاقتصادية والمالية، مع الحفاظ على الحماية المالية للمستهلك من خلال توفير معايير الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات التي تُساعد العملاء في اتخاذ قرارات مالية سليمة، مما يترتب عليه رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن رصد ذلك على المستوى الاقتصادي والاجتماعي على النحو التالي.

أولاً: المستوى الاقتصادي:

هناك اتفاق واسع على أن تقديم الخدمات المالية والتمويلية لمختلف شرائح المجتمع يُساعد في تمويل الاحتياجات الاستهلاكية والاستثمارية وتحفيز النمو الاقتصادي، فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية مما يتيح لهم قروضا مخفضة التكاليف وميسرة للفئات تشجع على الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتخلق هذه الاستثمارات فرص عمل، ومن ثم مصادر دخل دائمة للمواطنين الأقل دخلا نابعة من إنتاج حقيقي في الاقتصاد؛ مما يساهم في القضاء على الفقر، ورفع الإنتاجية والدخول، والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية، مما يترتب عليه زيادة المستوى العام للدخول وتحقيق رفاهية اقتصادية.

كذلك يلعب الشمول المالي دوراً مهماً في تخفيف حدة الدورات الاقتصادية من خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية؛ حيث يستطيع الأفراد مواجهة التغيرات الطارئة على مستويات الدخل والناتج، ويصبح الدخل الدائم أكثر استقراراً^(١).

كما يسهم الشمول المالي في مواجهة التضخم، خاصة في ظل مواجهة الاقتصاد لصددمات العرض والطلب التي تؤثر بدورها على انحراف معدل التضخم الفعلي عن المستهدف، حيث تبين أن النظام المالي الذي يتسم بالشمول يستطيع تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في معدلات التضخم؛ وذلك من خلال سهولة نفاذ الأفراد إلى الخدمات المالية والمصرفية والمحافظة على مستوى الدخل في مواجهة صدمات الدخل^(٢).

كما يساعد الشمول المالي على دمج المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، وبذلك يضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما أنه يجنب الأفراد المخاطر العالية للخدمات المالية غير الرسمية.

من جهة أخرى، يرى البعض صعوبة تحقيق الاستقرار المالي في ظل نظام مالي يتسم بالشمول نظراً لوجود شرائح كبيرة ومتباينة من السكان، فضلاً عن عدم توافر المعرفة المالية اللازمة، وعدم التماثل في المعلومات بين الأطراف المقترضة والمقرضة والتي ينشأ عنها مشاكل الاختيار المعاكس؛ فغالباً ما يتطلب الأمر من المقترضين ذوي المخاطر العالية دفع أسعار عائد أعلى مما يؤثر على أسعار التوازن بالسوق وعدم وجود استقرار مالي، إلا أن التجارب الدولية أظهرت دور الشمول المالي في دعم الاستقرار المالي، وذلك من خلال تشجيع فئات المجتمع المختلفة

(١)- قضايا التنمية في الدول النامية: د/ مريم أحمد مصطفى، د/ أحمد إحسان حلفي، دار المعرفة

الجامعية، القاهرة، ٢٠٠١م ص ١٩٢.

(٢)- التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق: د/ عبد المنعم أحمد شكري، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٤٥.

على استخدام المزيد من الخدمات المالية داخل النظام المالي الرسمي للدولة فتصبح المحفظة المالية للمؤسسات المالية أكثر شمولاً وتنوعاً بما يقلل من المخاطر المالية المحتملة، إذ غالباً ما يميل الأفراد ذوو الدخل المنخفضة إلى الاحتفاظ بالودائع خلال فترات الأزمات النظامية، ومن ثم تمثل مصدراً مستقراً للتمويل بالنسبة للمصادر الأخرى^(١).

ويعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق عدد من أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠م "وعلى وجه الخصوص الهدف بتحقيق اقتصاد تنافسي ومتنوع بحيث تسعى الدولة من خلال تحقيق الشمول المالي إلى تكامل العدالة الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية، وتستهدف الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة، وتعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية ووصولها إلى المواطنين الذين يصعب الوصول إليهم من المناطق الريفية والنائية.

كذلك يستهدف الشمول المالي تنمية الثقافة المالية للمواطنين وتحسين قدرتهم المالية وابتكار منتجات مالية تلبي احتياجات المواطنين، ووضع أواصر عمل قوية للحماية المالية للمتعاملين مع القطاع المالي والمصرفي^(٢).

ثانياً: المستوى الاجتماعي:

يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من خلال الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل، وتمكينهم من الحصول على تمويل يساعدهم على تحسين مستويات معيشتهم، مما يمكنهم من الحصول على الأموال اللازمة لاستكمال مراحل التعليم أو عمل مشروعات تخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي تتحقق التنمية

(١) - قضايا التنمية في الدول النامية: د/ مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(٢) - استراتيجية الشمول المالي (٢٠٢٢/٢٠٢٥م): الصادرة عن البنك المركزي المصري، ص ٢

الاقتصادية وتنخفض معدلات الفقر وتحقق العدالة الاجتماعية لتسهم في تحقيق رفاهية اقتصادية مجتمعية^(١).

وهناك دور مهم للشمول المالي في تعزيز الحماية المالية للمستهلك من خلال توفير معايير الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات التي تُساعد العملاء في اتخاذ قرارات مالية سليمة، فضلاً عن توفير الممارسات السوقية العادلة والمساواة في المعاملة، وتقديم المشورة الائتمانية والتثقيف المالي لكافة أفراد المجتمع مما يتحقق معه العدالة الاجتماعية.

فالفقراء في العالم يعيشون ويعممون حالياً في نطاق ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي فهم لا يملكون حساب ادخار أو بطاقة خصم أو ائتمان، لكنهم يعتمدون على الطرق غير الرسمية لإدارة الأموال، ولذلك يعد فتح حساب للمعاملات المالية الخطوة الأولى في سبيل تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال الشمول المالي.

وختاماً:

يمكن القول إن الشمول المالي لا يُعد غاية في حد ذاته بقدر ما يمثل وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال دوره في دمج الاقتصاد غير الرسمي ودفع النمو الاقتصادي وتعظيم الاستفادة من التطور التكنولوجي وتحفيز الابتكار فيصبح الاقتصاد أكثر قدرة على جذب الاستثمار وتحقيق مزيد من النمو.

(١) - طبقاً لتقارير البنك الدولي، هناك أكثر من ٣٠٠ مليون شخص يعيشون بأقل من ٣.٩٠ دولار يومياً، فضلاً عن أن فرص حصولهم على الخدمات المالية تكاد تكون منعدمة، مما يجعل من الصعب عليهم تسير حياتهم الاقتصادية

— عرفت قمة كوبنهاغن (Copenhagen) الاجتماعية لعام ١٩٩٥م، التنمية الاجتماعية من خلال ثلاثة معايير أساسية: هي العدالة الاجتماعية، القضاء على الفقر، التوظيف والتنمية البشرية، وهذه المؤشرات هي نفسها محددات الشمول المالي

ويلعب البنك المركزي المصري دورًا مهمًا في تعزيز سياسات الشمول المالي؛ إلا أنه لا تزال هناك حاجة ماسة لبذل المزيد من الجهد وإصدار التشريعات والتعليمات اللازمة لتهيئة البيئة الداعمة لرفع معدلات الشمول المالي، بما ينعكس على إتاحة التمويل اللازم للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتحفيز مقدمي الخدمات المالية للعمل على تحسين إمكانية الوصول لتلك الخدمات.

الخاتمة

يُعد الشمول المالي ركيزة أساسية من ركائز تحقيق الرفاهية الاقتصادية، فانتشار الخدمات المالية والمصرفية ووصولها لمختلف فئات المجتمع وخاصة أصحاب الدخل المتدنية ومحدودي الدخل، سيسهم بشكل كبير في مكافحة الفقر، والحد من البطالة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتعميم الرعاية الصحية، مما يترتب عليه في النهاية تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

أهم النتائج المترتبة على البحث

١- الشمول المالي لا يُعد غاية في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة، مما يترتب عليه تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

٢- تحقيق الرفاهية الاقتصادية يتوقف بشكل كبير على نجاح عملية التنمية الاقتصادية والتي بدورها تتوقف على وجود زيادة حقيقية في التراكم الرأسمالي، وهذا لن يتحقق إلا عبر توسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك، من خلال ضم المستبعدين من منظومة الشمول المالي كأصحاب الدخل المتدنية ومحدودي الدخل، والعازفين عن التعامل مع البنوك بحجة أنها ربوية.

٣- الشمول المالي يسهم في زيادة مقدرة الاقتصاد على الادخار، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية، فيزداد التكوين الرأسمالي، مما يُسهم بشكل كبير في مكافحة الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية وتعميم الرعاية الصحية، فتتحقق الرفاهية الاقتصادية.

أهم التوصيات:

١- وضع خطة واضحة ومعلنة تستهدف ضم صغار المدخرين والمستثمرين للقنوات المالية الرسمية، خاصة في ظل انتشار البيع عبر الإنترنت، بما يعمل على

زيادة أعداد المتعاملين مع الجهاز المصرفي، وتخفيض عدد العاطلين وتوفير موارد ضريبية للدولة.

٢- تفعيل برامج التمويل الإسلامي، خاصة أن هناك فئة ليست بالقليلة تنظر إلى المعاملات البنكية على أنها تخالف الأصول الدينية، مما يدفعها إلى العزوف تمامًا عن التعامل مع القطاع المصرفي.

٣- العمل على المزيد من التشريعات والتعليمات اللازمة لتهيئة البيئة الداعمة لرفع معدلات الشمول المالي، وزيادة الحملات الإعلانية لتبصير المجتمع بفوائد خدمات الشمول المالي.

٤- العمل على جذب صغار المستثمرين للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية حتى لا تتجه أموالهم واستثماراتهم إلى القنوات غير الرسمية.

المصادر والمراجع:

- أثر الشمول المالي على التفاوت في توزيع الدخل في مصر: د/ إيناس فهمي، مجلة كلية التجارة جامعة حلوان، مجلد ٢٤، العدد ١، ٢٠٢٣ م.
- أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك: د/ آية عوض، مجلة الدراسات المالية والتجارية، ٢٠١٢ م.
- أخلاقيات الرأسمالية: لتوم جي بالمر: ترجمة محمد فتحي خضر، مراجعة محمد إبراهيم الجندي، منبر الحرية، القاهرة، ط الأولى، سنة ٢٠١٣ م.
- الآثار الاقتصادية للعملة على القطاع المصرفي في مصر: د/ صفوت عبد السلام عوض الله، دار النهضة ٢٠٠٣ م.
- التحليل الاقتصادي الكلى (نظرة معاصرة): د/ طارق فاروق الحصري، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، مصر، ٢٠٠٧ م.
- التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق: د/ عبد المنعم أحمد شكري، القاهرة، ٢٠٠٠ م.
- التنمية المستدامة ودورها في تحقيق الرفاهية الاقتصادية: د/ حاتم عبد الله، جامعة الفلوجة، كلية العلوم الإسلامية، ٢٠٢٢ م.
- الرفاهية الاقتصادية: د/ حين عمر، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦١ م.
- الشمول المالي في فلسطين: د/ سمير عبد الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ٢٠١٦ م.
- الشمول المالي في مصر التحديات والفرص: د/ رضا مصطفى البدرى، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، العدد الثاني، ٢٠١٩ م.
- الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية: د/ بشار أحمد العراقي، عدد خاص بمؤتمر جامعة جيهان للعلوم الإدارة والمالية، ٢٠١٨ م.

- الكفاءة العامة والقطاعية في الاقتصاد المصري: د/ إبراهيم المصري، رسالة دكتوراه بكلية التجارة جامعة عين شمس، ١٩٨٨ م.
- المقاييس الاقتصادية والذاتية للرفاهية الاجتماعية: إعداد: ليزا بورتولوتي، ترجمة أحمد الأنصاري مراجعة حسن حنفي. المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ٢٠١٣ م.
- المنافسة التامة والكفاءة الاقتصادية في السوق: د/ طارق العكيلي، قسم الإدارة والاقتصاد، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠ م.
- الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية من خلال العلاقة بين توزيع الدخل والثروة الوطنية: د/ مني يونس حسين، دار الخلود، بيروت، ٢٠١٠ م.
- آلية تعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات: د/ حنان علاء الدين، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠٢٠ م.
- أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية):
- د/ السعيد بن لخضر، جامعة محمد بوضياف المسيلة بالجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية العدد (١) المجلد الرابع، ٢٠١٩ م.
- تحديات أمام الشمول المالي في مصر: د/ فاطمة نشأت، بوابة الوطن الالكترونية، متاحة على الانترنت على الرابط : <https://www.elwatannews.com/news/details>
- تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل: د/ يونس علي أحمد، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد ٨٣، ٢٠١٠ م.
- تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر: د/ أشرف إبراهيم عطية المجلة الدولية للفقه والقضاء، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠١٢ م.

- تقييم جودة الخدمات المصرفية ودراسة آثارها على رضا العميل البنكي: د/ فيروز قطاف، رسالة دكتوراه جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، ٢٠١٢م.

- دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بمتوسط وعدالة توزيع الدخل في العراق: د/ محمد حسن عوده، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد الرابع عشر، العدد ٣٨، ٢٠١٦م.

- دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، د/ عادل عبد العزيز السن، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ٢٠١٩م.

- دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة مع الإشارة إلى تجربة الإمارات العربية: د/ أحمد صبيح عطية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، بدون سنة نشر.

- دور الشمول المالي في تعزيز الادخار: د/ إيمان إسماعيل أنور، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية جامعة السادات، كلية الحقوق ٢٠٢١م.

- دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: د/ أحمد نور الدين المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة المنوفية، ٢٠١٩م.

- ظاهرة الاقتصاد الخفي الآثار وآليات المواجهة": د/ أشرف عطية، المجلة القانونية، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٢٠م.

- قضايا التنمية في الدول النامية: د/ مريم أحمد مصطفى، د/ أحمد إحسان حفطي، دار المعرفة الجامعية القاهرة، ٢٠٠١م.

- محددات الرفاهية الاقتصادية في مصر: د/ وليد أحمد الرفاعي، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس ٢٠٢٢م.

دوريات وتقارير:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٢ م.
- الشمول المالي: " وجهة نظر مصرفية " : تقرير الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، " الناشر مجلة الدراسات المالية والمصرفية.
- ماذا يعني الشمول المالي وما هي عقبات تنفيذه في مصر: د/ علياء حسني، جريدة التحرير ٢٠١٩ م.
- مجلة أبحاث الإدارة والعلوم الاجتماعية (IJMSSR)، المجلد الثاني، العدد ٨، أغسطس ٢٠١٣ م.
- تعزيز الشمول المالي في الدول العربية: صندوق النقد العربي، ورقة عمل، ٢٠١٥ م.
- الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، ٢٠٢٠ م.
- مجموعة البنك الدولي: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، ٢٠١٧ م.
- مجموعة البنك الدولي، الشمول المالي، تقرير التنمية المالية العالمية، ٢٠١٤ م.
- الشمول المالي ومدخرات العرب: د/ محمود محيى الدين، الشرق الأوسط، ٢٠١٩ م.

References:

- 'athar alshumul almalii ealaa altafawut fi tawzie aldakhl fi masra: du/ 'iinas fahmi, majalat kuliyyat altijarat jamieat hulwan, mujalad 24, aleadad 1, 2023m.
- 'athar tatbiq alshumul almalii ealaa al'ada' almalii lilbunuka: du/ ayt eawad, majalat aldirasat almaliat waltijariati, 2012m.
- 'akhlaqiaat alraasimaliati: litum ji bialmar: tarjamat muhamad fathi khadr, murajaeat muhamad 'iibrahim aljundi, minbar alhuriyati, alqahirati, t al'uwlaa, sanat 2013m.
- alathar alaqtisadiat lileawlamat ealaa alqitae almasrifii fi masra: du/ safwat eabd alsalam eawad allah, dar alnahdat 2003m.
- altahlili aliaqtisadii alkula (nazrat maeasrati): da/ tariq fiaruq alhasiria, almaktabit aleasriat lilnashr waltawzie altabeit alawla, masr, 2007m.
- altanmiat almustadamat bayn almafhum waltatbiqi: du/ eabd almuneim 'ahmad shakri, alqahirati, 2000m.
- altanmiat almustadamat wadawruha fi tahqiq alrafahiat alaiqtisadiati: du/ hatim eabd allah, jamieat alfaluwjat, kuliyyat aleulum al'iisلاميati, 2022m.
- alrafahiat aliaqtisadiatu: du/ hin eumra, maktabat alqahirat alhadithati, 1961m.
- alshumul almaliu fi filastin: du/ samir eabd allah, maehad abhath alsiyasat alaiqtisadiat alfilastiniu 2016m.
- alshumul almaliu fi misr altahadiyat walfuras: da/ rida mustafaa albadri, majalat altijarat waltamwili, jamieat tanta, kuliyyat altijarati, aleadad althaani, 2019m.
- alshumul almaliu wa'atharuh fi taeziz alaistiqrar almalii fi albuldan alearabiat: du/ bashaar 'ahmad aleiraqi, eadad khasun bimutamar jamieat jihan lileulum al'iidarati walmaliatu, 2018m.
- alkafa'at aleamat walqitaeiat fi alaiqtisad almisrii: du/ 'iibrahim almisriu, risalat dukturah bikuliyyat altijarat jamieat eayn shams, 1988m.
- almaqayis alaiqtisadiat waldhaatiat lilrafahiat alaijtimaeiati: 'iiedadi: liza burtuluti, tarjamat 'ahmad al'ansari murajaeat hasan hanafi. almarkaz alqawmii liltarjamati, alqahirat, altabeat al'uwlaa, sanat 2013m.

- almunafasat altaamat walkafa'at alaiqtisadiat fi alsuwqi: d/ tariq aleakili, qism al'iidarat walaiqtisadi, bayt alhikmat, baghdad, 2010m.
- alwusul 'iilaa alrafahiat alaiqtisadiat min khilal alealaqit bayn tawzie aldakhl waltharwat alwataniati: du/ miniy yunis husayn, dar alkhulud, birut, 2010m.
- aliat taeziz alshumul almalii fi misr fi zili altahadiyat walmueawiqati: d/ hanan eala' aldiyn, almajalat aleilmiat lilaiqtisad waltijarati, 2020m.
- 'ahamiyat alshumul almalii fi tahqiq altanmia (taeziz alshumul almalii fi jumhuriat misr alearabiati):
- du/ alsaeid bin likhadr, jamieat muhamad biwidyaf almusilat bialjazayar, majalat albuhtuth fi aleulum almaliat walmuhasabiat aleadad (1) almujaalad alraabie, 2019m.
- tahidiaat 'amam alshumul almalii fi masara: du/ fatimat nasha'at, bawaabat alwatan alalkutruniati, mutahatan ealaa alantarnit ealaa alraabit : <https://www.elwatannews.com/news/details>
- tahlil waqias alrafahiat waealaqatiha bieadalat tawzie aldakhla: du/ yunis eali 'ahmadu, majalat al'iidarat walaiqtisad aleadadi83, 2010m.
- taeziz alshumul almalii waltiknuluja almaliat bayn alfuras waltahadiyati: eard litajribat alshumul almalii fi masra: d/ 'ashraf 'iibrahim eatiat almajalat alduwliat lilfiqh walqada'i, almujaaladi2, aleudadu2, 2012m.
- taqyim jawdat alkhadamat almasrifiat wadirasat atharuha ealaa rida aleamil albanki: du/ fayruz qatafi, risalat dukturah jamieat bisikrati, kuliyat aleulum alaiqtisadiat waltijariati, aljazayr, 2012m.
- dirasat watahlil alrafahiat alaiqtisadiat waealaqatuha bimutawasit waeadalat tawzie aldakhl fi aleiraqi: du/ muhamad hasan ewdhu, kuliyat al'iidarat walaiqtisadi, jamieat albasrat, almujaalad alraabie eashra, aleadad 38, 2016m.
- dawr alshumul almalii fi tahqiq alaistiqrar walnumui alaiqtisadii, du/ eadil eabd aleaziz alsuna, majalat aldirasat alqanuniat walaiqtisadiati, 2019m.
- dawr alshumul almalii fi tahqiq altanmiat alaiqtisadiat almustadamat mae al'iisharat 'iilaa tajribat al'iimarat alearabiati: du/ 'ahmad subih eatiat, kuliyat al'iidarat walaiqtisadi, jamieat wastu, bidun sanat nashra.

- dawr alshumul almalii fi taeziz alaidikhari: du/ 'iiman 'iismaeil 'anwar, majalat aldirasat alqanuniat walaiqtisadiat jamieat alsaadat, kuliyat alhuquq 2021m.
- dawr alshumul almalii fi taeziz mustawaa thiqaat aleumala' fi alkhadamat almasrifiat: du/ 'ahmad nur aldiyn almajalat aleilmiaat lilaiqtisad waltijarati, jamieat almanufiati, 2019m.
- zahirat aliaqtisad alkhafii aluathar waliat almuajaha": d/ 'ashraf eatiat, almajalat alqanuniati, kuliyat alhuquq jamieat alqahirati, 2020m.
- qadaya altanmiat fi alduwalalnaamiati: du/ maryam 'ahmad mustafaa, da/ aihmad 'ihsan hifziun, dar almaerifat aljamieiat alqahirati, 2001m.
- muhadadat alrafahiat aliaqtisadiat fi masra: da/ walid 'ahmad alrafai, kuliyat alsiyasat walaqtisadi, jamieat alsuways 2022m.
- **duriaat wataqarir:**
 - altaqrir alaiqtisadiu alearabiu almuahadi, furas watahadiyat alnafadh 'iilaa alkhadamat almaliat walmasrafiat waltamwil fi alduwal alearabiati, sunduq alnaqd alearabii, 2012m.
 - alshumul almali:" wijhat nazar masrifiat ": taqrir alakadimiyat alearabiati lileulum almaliat walmasrifiati, markaz albuqhuth almaliat walmasrifiati, "alnaashir majalat aldirasat almaliat walmasrifiati.
 - madha yaeni alshumul almaliu wama hi eaqabat tanfidhih fi masra: da/ ealya' hasni, jaridat altahrir 2019m.
 - majalat 'abhath al'idarat waleulum aliajtimaeia (IJMSSR), almujaalad althaani, aleadad 8, 'aghustus 2013m.
 - taeziz alshumul almalii fi alduwal alearabiati: sunduq alnaqd alearabii, waraqaat eamal, 2015m.
 - aljihaz almarkazii liltaebiat walahisa'i, 2020m.
 - majmueat albank alduwli: qaeidat bayanat almuashir alealamii lilshumul almali, 2017m.
 - majmueat albank alduwliu, alshumul almali, taqrir altanmiat almaliat alealamiati, 2014m.
 - alshumul almalii wamudakharat alearabi: du/ mahmud mahyaa aldiyn, alsharq al'awst, 2019m.

فهرس الموضوعات

٤٨١٥	المقدمة
٤٨١٦	أهمية البحث:
٤٨١٦	هدف البحث:
٤٨١٦	إشكالية البحث:
٤٨١٧	منهج البحث:
٤٨١٧	خطة البحث:
٤٨١٩	المبحث الأول ماهية الشمول المالي ومعوقاته
٤٨٢٠	المطلب الأول مفهوم الشمول المالي
٤٨٢٣	المطلب الثاني أهداف الشمول المالي
٤٨٢٦	المطلب الثالث أبعاد الشمول المالي
٤٨٣٠	المطلب الرابع معوقات تطبيق الشمول المالي
٤٨٣٤	المبحث الثاني الإطار المفاهيمي للرفاهية الاقتصادية
٤٨٣٥	المطلب الأول مفهوم الرفاهية الاقتصادية
٤٨٣٨	المطلب الثاني طرق قياس الرفاهية الاقتصادية
٤٨٤٢	المطلب الثالث معايير الرفاهية الاقتصادية
٤٨٤٧	المبحث الثالث الشمول المالي بوصفه آلية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية
٤٨٤٨	المطلب الأول الشمول المالي بوصفه آلية لرفع مستوى الادخار
٤٨٥١	المطلب الثاني الشمول المالي كآلية من آليات زيادة الدخل القومي
٤٨٥٤	المطلب الثالث الشمول المالي بوصفه آلية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية
٤٨٥٧	المطلب الرابع الشمول المالي بوصفه آلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة
٤٨٦٢	الخاتمة
٤٨٦٤	المصادر والمراجع:
٤٨٦٨	REFERENCES:
٤٨٧١	فهرس الموضوعات